

آكلة اللحم

الأستاذة عبد الله شكون

عمر الخشاب ، وطبعة المطبعة العثمانية لصاحبها عثمان عبد الرزاق بمصر أيضا ، فاذا النص فيهما معا بدون يمين هكذا : « ليضربن أحدكم أخاه » .

ورجعت الى الفائق في غريب الحديث للزمخشري فاذا به يقول : « عمر رضي الله عنه : الله ليضربن أحدكم أخاه » بهمزة قطعية في اوله ليس غير ، والى مجمع بحار الانوار للشيخ ظاهر الهندي فوجدته ينقل عن النهاية والنص فيه كما هو فيها بدون يمين .

ثم رجعت الى لسان العرب فوجدت النص فيه كما جاء في المعجم الكبير بلفظ « والله ليضربن أحدكم أخاه » .

ورجعت الى التاج فوجدت النص فيه بلفظ « والله ليضربن أحدكم أخاه » بهمزة الاستفهام اوله .

وازاء هذا الاختلاف في نص الشاهد أخذت أبحث عن تخريجه ومطابق ذكره في ترجمة عمر لدى المؤرخين من ابن سعد وابن الاثير وابن كثير والمحب الطبري وسواهم . وفي كتب الحديث كمسند الامام احمد وفي كتب الفقه الامهات على اختلاف المذاهب فلم أظفر به في أي مرجع من هذه المراجع بهذا اللفظ . . . نعم وجدت معناه في كثير منها ، وأقرب لفظ له وقفت عليه ، وهو مما ذكر فيه تعبير « آكلة اللحم » ، ما جاء في المحلى لابن حزم من رواية أبي بكر بن أبي شيبة بسنده الى عمر قال : « يعمد أحدكم الى أخيه

ورد علينا من فضيلة الاستاذ الكبير عبد الله شكون بحث قيم حول «نص شاهد من كلام عمر» جاء فيه:

عرض علينا في العام الماضي قسم من المعجم الكبير الذي يضطلع به المجمع ، وكان مما فيه حرف الهمزة مع الكاف وما تثلثهما . وقد جاء في هذا الحرف ذكر آكلة اللحم بمعنى السكين والاستشهاد عليه بقول عمر بن الخطاب (ض) نقلا عن النهاية لابن الاثير : « والله ليضربن أحدكم أخاه بمثل آكلة اللحم ثم يرى اني لا أقيده ، والله لا أقيدنه منه » . واذا كان محل الشاهد لا غبار عليه فاني قد استشكلت اول النص ، وهو هذا القسم من عمر ، بصيغة الحث ، على أنهم يفعلون ذلك ويعتقدون انه لا يواخذهم به ، فقلت كيف يحلف عمر على امرين كلاهما غيب ورهن بالمستقبل ، وذلك بصيغة الحث التي لا يبرا الحالف فيها حتى يفعل المحلوف عليه :

البر لا فعلت ان فعلت
لأفعلن ان لم افعل حث

وهذا فيما يتعلق به هو فكيف بغيره ؟

وقد كنت أبيت هذه الملاحظة في احدي جلسات المؤتمر السابق ولكنها لم تثبت في المحضر كأنها اعتبرت ملاحظة جانبية على هامش الموضوع .

واهتمت بالامر فراجعت المادة في نسختين من النهاية هما طبعة المطبعة الخيرية بمصر لصاحبها

فيضرب به بمثل آكلة اللحم ، لا أوتي برجل فعل ذلك
فقتل إلا أقدته به » (1) .

وعلى هذا لم يبق لي إلا النظر في الروايات التي
بين يدي والترجيح بينها . وقد ظهر لي أن رواية
اللسان فيها تصحيف ، وهذا التصحيف هو الذي
يؤدي إلى المحذور الذي ذكرته من حلف عمر على ما لم
يكن كونه كان ومنافاته للعقل والمنطق ولما عرف به
عمر من التقوى والتحرّج من الإنم .

بقيت رواية الفائق ، « الله ليضربن » وهي صيغة
قسم أيضا حذفت منه الواو وعوضت بقطع الهمزة من
اسم الجلالة على ما في المفصل للزمخشري ، ولفظه
نصب إذا لم تعتبر العوض ويجوز جره لقيام العوض
مقام المعوض عنه ، قال في المشارق (2) . « وحكى
أبو عبيد عن الكسائي :

كل يمين ليس فيها واو فهي نصب ، إلا في
قولهم : « الله لا تينك » فإنه خفض - يريد ولا حرف
قسم - وذلك أن القسم عندهم فيه معنى الفعل ، أي
أقسم وأحلف بالله أو والله ، فإذا حذف حرف القسم
عمل الفعل عمله فنصب مفعوله » .

(1) المحلى ، ج 10 ، ص 387 .

(2) ج 2 ، ص 353 ، ولينظر أيضا الجمل للزجاجي ط . الجزائر ، ص 84 .

والى هذا المعنى أشار ابن بونة في الاحمرار :

والله جره جوازا ان حذف

فعل وخافض وعوض الف

او ها او احكمين بأنه قطع

همزته ودونها جر سمع

وعلى كل فما يلزم على رواية اللسان يلزم على
هذه الرواية وأرى أنها محرفة من الرواية الثالثة التي
عند صاحب التاج .

ورواية صاحب التاج كما رأينا هي « الله بهمزة
الاستفهام ، وهذه الرواية يصح فيها الضم على حد
حديث ضمام (« الله امرك بهذا ») ، ويصح فيها الجر
على ما في الجمل للزجاجي حيث قال في باب القسم
وحروفه : « وربما جعلوا الف الاستفهام عوضا من
الخافض فخفضوا بها فقالوا الله ليخرجن » ، وبكلا
الوجهين فإن الاستفهام هنا منوي ومقصود حتى لو
حذفت أداته ، لأنه تقرير وإنكار ، ولا يخرج نص
الشاهد من التبعة التي ذكرناها ويجعله في تحلة من
تلك اليمين إلا هو . . . فالرواية التي جاءت عليه هي
الصحيحة اذن وغيرها محرف منه والله أعلم .